تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2007–2014

أ. حســـني بعـــلي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–

الملخص:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه دول المغرب العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت دول المغرب العربي كباقي الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وفي هذا الصدد تظهر أهمية إعادة النظر في طبيعة السياسات الزراعية التي تبنتها تلك البلدان.

الكلمات المفتاحية: زراعة، غذاء، امن غذائي، اكتفاء ذاتي، فجوة غذائية، مغرب عربي.

Analysis of the food security situation indicators in the Arab Maghreb countries during the period 2007–2014

Abstract:

Food security is one of the main challenges facing the Arab Maghreb countries, despite the availability of natural resources of land, water and human resources, agriculture didn't t achieve the targeted increase in production to face the demand for food, which led to the widening food gap, so the Maghreb-States has become like the rest of the Arab States imports about half of its main food commodities, In this regard, the importance of reviewing and reconsideration of the agricultural policies adopted by those countries has become an urgent necessity.

key words: Agriculture, food, food security, self-sufficiency, food gap, Arab Maghreb.

تمهيد:

تعاني دول المغرب العربي كباقي الدول العربية الأخرى من مشكلة انعدام الأمن الغذائي في صور مختلفة، وقد ترتب عليه نقص في متوسط نصيب الفرد من الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطه وصحته، وذلك بالرغم من الجهود الداخلية والإقليمية المبذولة لتوفير السلع و المنتجات الغذائية الرئيسية للسكان مثل الحبوب والزيوت والسكر والخضر والفواكه والألبان واللحوم و الأسماك وغيرها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول المغاربية تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية، كما يعاني القطاع الزراعي من فجوة تكنولوجية تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب الدول

العربية .وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي.

وتعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي، وقد تمكنت معظم الدول المغاربية من تحقيق الاكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية كالخضر والأسماك .

ورغم تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الأخرى، إلا أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية استمرت في الارتفاع، واستمر العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، حيث تستورد دول المغرب العربي حوالي 62 % من احتياجاتها من الحبوب، و 78 % من الزيوت النباتية، وأكثر من 90 % من السكر .وقد شكلت هذه السلع حوالي76% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في سنة 14 .20

ونظرا لتفاقم أزمة الغذاء التي تعاني منها دول المغرب العربي وزيادة تبعيتها الغذائية للخارج، فان العمل الجماعي وتنسيق الجهود والسياسات الاقتصادية في إطار تكاملي في مجال التنمية الزراعية المستدامة، أصبح ضرورة ملحة، خصوصا في ظل التحديات الخارجية في الوقت الحاضر.

ونهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل أهم المعايير والمؤشرات المستخدمة لتحديد مستوى وأوضاع الأمن الغذائي لدول المغرب العربي وذلك من خلال التطرق إلى:

- الموارد الزراعية لدول المغرب العربي.
- إنتاج السلع الغذائية في دول المغرب العربي.
- التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية.
- استهلاك الغذاء في دول المغرب العربي.
- تطور أوضاع الفجوة ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

أولا: الموارد الزراعية:

1– الموارد الأرضية:

تتركز الأراضي والمساحات المزروعة في المغرب العربي بالخصوص في المناطق الشمالية التي تحيط بجنوب البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى المناطق المطلة على المحيط الأطلسي في المغرب وموريتانيا.

تقدر المساحة التي تزرع في دول المغرب العربي بحوالي 25.83 مليون هكتار أي ما نسبته 4.30 من المساحة الجغرافية لدول المغرب العربي (الجدول 1 من الملحق)، ويزرع ما نسبته 22.6% من المساحة الزراعية بالمحاصيل المستديمة و53.4% بالمحاصيل الموسمية، في حين تراجعت المساحة المتروكة في 2014 الى ما نسبته 20.1% بعد ان كانت نحو 24% في 2012، أما الغابات والمراعي فتشغلان مساحة تقدر بحوالي 3.1%،19.1% من المساحة الجغرافية للمغرب العربي(الجدول2 من الملحق).

2– الموارد المائية:

تواجه دول المغرب العربي كباقي الدول العربية شح شديد في مصادر المياه، والتي تتعرض إلى ضغط واستنزاف كبيرين، حيث يمتد الجزء الأعظم من أراضيها عبر أقاليم مناخية جافة وشبه جافة، كما أن كميات المياه المتجددة محدودة وغير منتظمة الزمان والمكان وبالكاد تنعدم في المناطق الصحراوية، ويمتاز مناخ المغرب العربي بالتقلبات وتدني معدلات الهطول السنوي وعدم انتظامها، وتزداد حدة الجفاف أحيانا إلى درجة تؤدي إلى كوارث اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة، اذ يتراوح معدل الأمطار المتهاطلة بين 350–1500 مليمتر في المناطق الشمالية والمرتفعات، وبين 50–350 ملم بالمناطق السهبية والشبه صحراوية، وتقل عن 50 ملم بالمناطق الصحراوية.

كما بلغ حجم الموارد المائية السطحية (مياه الأنهار و روافدها والسدود والوديان) حوالي 40.4 مليار م^3/السنة، أما المياه الجوفية التي تمثل المخزون الاستراتيجي للمغرب العربي، ومصدرها الأمطار والثلوج وسيلان الوديان التي تنفذ إلى أعماق الأرض، فقد قدر المخزون الجوفي بحوالي 920مليار م^3، توجد الخزانات الهامة في الصحراء المشتركة بين الجزائر وتونس وليبيا وتحتوي على

مخزون مائي هام، ويبلغ حجم المتجدد منه سنويا نحو 17 مليار م^3 يستغل منه حوالي 15 مليارم[13]، وتوجد هذه الخزانات على مستوى جبال الأطلس وشمالها في كل من تونس والجزائر والمغرب.

وقد قامت الدول المغاربية بجهود لتعبئة الموارد المائية المتاحة من مياه سطحية وجوفية، واستخدام أكبر جزء منها للتوسع في الري، ورغم إنشاء العديد من السدود والتي أسهمت في التوسع في المساحات المروية، حيث ارتفعت من حوالي 2.8 مليون هكتار في عام 2006 الى3.42 مليون هكتار في 2014 أي ما نسبته 13.25% من المساحة المزروعة، إلا أنها تبقى غير كافية لتخزين مياه الأمطار والثلوج في الشتاء، مما رفع من معدل الفاقد من الأمطار في المنطقة.

وقد تراجع نصيب الفرد المغاربي من المياه العذبة الداخلية المتجددة الى 892 متر مكعب في سنة 2014 مقارنة ب 1513 م^3 في سنة 1992، بسبب التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الأرض وشح الأمطار والزيادة السكانية وتدهور البيئة، وهو اقل عن المتوسط العالمي والبالغ 1000 متر مكعب للفرد[2]، إذ تعتبر منطقة شمال أفريقيا من المناطق التي ستشهد انخفاضا حادا في مصادر المياه بحلول عام 2050، اذ من المتوقع ان ينزل الى ما دون مستوى الفقر المائي المحدد ب 500 م^3 في السنة، وتتفاوت دول المغرب العربي من حيث حصة الفرد من المياه العذبة والمتجددة، اذ بلغ في الجزائر 295 م^3، 843 م^3 في المغرب و 2802 م^3 في موريتانيا.

[1] محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2008، ص142.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، مؤشر التنمية العالمية ،2016.

الجدول 1: نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في المغرب العربي(م^3/ السنة)

الدولة	1990	2000	2014	2025
الجزائر	689	576	294	232
تونس	545	440	410	324
المغرب	1117	943	843	590
ليبيا	1017	108	112	620
موريتانيا	3650	2843	2802	-
المعدل	**1403**	**982**	**892**	**441**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:- قاعدة بيانات منظمة التغذية و الزراعة(الفاو) FAOSTAT.

- محمود الاشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت،2008، ص 137.

3- الموارد البشرية:

تتوزع أعداد سكان المغرب العربي والمقدرة بنحو أكثر من 95 مليون نسمة بين الريف والحظر بنسب 32% و68% على التوالي(الجدول4)، حيث تقل نسبة الريف إلى الحظر عن مثيلاتها في الدول العربية والبالغة 41% وعن العالم 47% سنة 2014[1]، حيث تراجعت هذه النسبة كثيرا بعدما كانت تفوق 67% في سنة 1960[2]، وهذه النسبة في تراجع مستمر نتيجة الهجرة من الريف الى المدن نظرا لبطء وضعف خطط التنمية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الدخل للسكان الريفيين والزراعيين.

كما تعتبر القوى العاملة الزراعية أحد عناصر الإنتاج الرئيسية في التنمية الزراعية في دول المغرب العربي، إذ بلغت نسبتها 26.5% من إجمالي القوى العاملة الكلية سنة 2014، إذ تصل هذه النسبة إلى 39.20% و49.43% في المغرب وموريتانيا، وتتراجع إلى 22% و 19% في الجزائر وتونس على التوالي، لتبلغ أدناها في ليبيا بنسبة 2.4%، والجدول 2 يوضح ذلك.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، الخرطوم،2015، ص2.

[2] من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول 2: القوى العاملة الكلية والزراعية سنة 2014 (ألف نسمة)

الدولـــــة	قوى عاملة كلية	قوى عاملة زراعية	نسبة مئوية
الجزائر	11453.00	2550.6	%22.00
تونس	4260.00	821.00	%19.30
المغرب	10510.00	4119.00	%39.20
ليبيا	2264.00	54.00	%2.40
موريتانيا	1746.00	863.00	%49.43
المجموع	30233	8407,6	المعدل: %26.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،الخرطوم 2015، المجلد 35.

ثانيا: إنتاج السلع الغذائية في دول المغرب العربي:

توفر قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي كميات من السلع الغذائية التي تتاح للمستهلك المغاربي، وتتفاوت نسبة الإتاحة من هذه السلع كما تتفاوت من دولة لأخرى على مستوى المغرب العربي.

1- إنتاج السلع الغذائية النباتية:

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الغذائية في الدول المغاربية، إذ يقدر حجم إنتاجها في دول المغرب العربي الرئيسية (الجزائر، تونس والمغرب) بـ 14.5 مليون طن، بزيادة تقدر بـ 18% عن متوسط الفترة 2007-2011 (انظر الجدول 6 في الملحق)، حيث نلاحظ أن إنتاج الحبوب عرف تقلبات ومعدلات نمو متباينة من سنة لأخرى، والذي يرجع الى شدة التأثر بالمناخ خاصة بدرجات الحرارة السائدة وتذبذب مواعيد هطول الأمطار وكمياتها، ودرجة الاعتماد على الري من السدود والأنهار والمياه الجوفية.

ويشير نمط الاستهلاك الغذائي في دول المغرب العربي إلى أن مجموعة الحبوب تعد من أهم المجموعات الغذائية الأساسية للمستهلك المغاربي والتي تضم القمح، الشعير، الذرة (الشامية والرفيعة) والأرز، كما تعد العلف الرئيسي للثروة الحيوانية.

وقد خصصت بلدان المغرب العربي جزءا كبيرا من مواردها الزراعية بالنظر إلى أهمية هذه السلع لأمنها الغذائي وما تساهم به من إمدادات غذائية محلية، حيث احتلت المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب جزءا كبيرا نسبيا من الأراضي الزراعية الإجمالية بالمنطقة المغاربية، وبلغت نسبة الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب نحو 40% خلال الفترة 2007–2014 في دول المغرب العربي الرئيسية، مقارنة ب 45% على المستوى العالمي سنة 2010[1].

ويمثل القمح المرتبة الأولى في مجموعة الحبوب من حيث الأهمية على المستوى العربي والمغاربي، إذ يشكل متوسط إنتاجه ما نسبته 70% من إجمالي إنتاج الحبوب خلال الفترة 2007–2014 في دول المغرب العربي الرئيسية حيث شهد إنتاجه ارتفاعا بمعدلات متباينة خلال السنوات الأخيرة يرقى إلى مستوى الإنتاج الحقيقي[2]، كما هو الحال في المغرب الذي بلغ إنتاجه 6.9 مليون طن في 2013، في حين استقر الإنتاج عند 3.3 و 1.5 مليون طن في الجزائر وتونس على التوالي، لتتراجع هذه النسب في سنة 2014 إلى ما مجموعه 9.1 مليون طن (الجدول7).

فقد ارتفع متوسط إنتاجية الحبوب من14.4 قنطار/الهكتار في متوسط فترة 2007–2012 إلى 17.60 قنطار/الهكتار في سنة 2014، ورغم التحسن الملحوظ تبقى أدنى من المتوسط العالمي الذي بلغ حوالي 36 قنطار/الهكتار سنة 2012.

وتساهم المغرب بالنسبة الأكبر في إنتاج القمح بنسبة56.4% ثم تليها الجزائر بـ 26.7% وتونس بـ 16.7% كما يوضح الشكل الآتي:

[1] المنتدى العربي للبيئة و التنمية، التقرير السنوي 7 ، الامن الغذائي التحديات والتوقعات، بيروت، 2014، ص12.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، ص6.

الشكل 1 مساهمة الدول المغاربية الرئيسة في إنتاج القمح سنة 2014

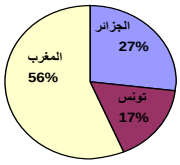

ونفس الأمر تقريبا بالنسبة لأنواع الحبوب الأخرى كالأرز والشعير والذرة بنوعيها، والتي يبقى إنتاجها غير كافي لمواجهة الاحتياجات من العلف، بالإضافة إلى الأرز الذي يتركز إنتاجه في موريتانيا والمغرب حيث بلغ حجم إنتاجه سنة 2014 حوالي 215 و33الف طن على التوالي.

الجدول 3: انتاج السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي الرئيسية (الجزائر، تونس، المغرب)

السلع الغذائية	الانتاج (الف طن)				
	متوسط الفترة 2007–2011	2012	2013	2014	معدل التغير بين 2007–2014
مجموعة الحبوب	12155.19	12519.15	16428.4	12553.34	%3.27
القمح	7986.24	8833.23	11756.15	9065.09	%13.50
الشعير	3946.56	3516.72	4510.14	3350.00	(%15.10)
الذرة الشامية	172.39	91.95	119.24	99.95	(%86.41)
الذرة الرفيعة	10.64	7.75	4.81	5.26	(%50)
الأرز	39.36	69.50	37.70	33.05	(%15.40)
الدرنيات والجذور	4846.7	6242.38	6865.93	6872.87	%41
البذور الزيتية	2229.74	2595.05	2618.51	2644.68	%18.60
الخضروات	15484.77	19624.12	19370.81	19799.6	%27.86
الفاكهة	8970.01	9286.46	9707.93	9561.13	%6.60
الالياف	1.67	1.66	1.67	1.68	%0
المحاصيل السكرية	4008.25	2566	3184.25	3418.90	%14.70
البقوليات	388.91	453.40	468.02	467.73	%20.26

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم2015، المجلد 35.

من الجدول يتضح لنا الزيادة المعتبرة في انتاج الخضر والدرنيات والجذور في 2014 بمعدلات 27% و41% مقارنة بمتوسط الفترة (2007-2011)، والذي يرجع لأهميتها التصديرية مما زاد الاهتمام بها في دول المغرب العربي التي استطاعت ان تحقق معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي فيها.

كما سجل إنتاج الفاكهة زيادة طفيفة في سنة 2014 قدرت بـ 6.6% مقارنة بنفس الفترة، اذ تعتبر التمور والبرتقال ومحاصيل العنب والتفاح فاكهة مهمة وإستراتيجية خاصة في الجزائر وتونس.

أما البذور الزيتية والمتمثلة في الزيتون والفول السوداني وزهرة الشمس، فقد عرف إنتاجها زيادة معتبرة بلغت 18.6% في سنة 2014 مقارنة بمتوسط فترة 2007-2011ن وتعتبر دول المغرب وتونس رائدة في إنتاجها خاصة الزيتون نظرا لقيمته التصديرية الكبيرة.

ويمثل التذبذب وتدني إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية كالحبوب والبقوليات مشكلات مزمنة في أداء القطاع الزراعي المغاربي، والذي يرجع أساسا إلى عدم فعالية برامج زيادة إنتاجية الأراضي المطرية التي تشكل نحو 82% من المساحة الزراعية الإجمالية لدول المغرب العربي، حيث أكدت دراسة للفاو وايكاردا (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة) أن تجميع مياه الأمطار للري التكميلي وزيادة كفاءته وإتباع الأساليب الملائمة للزراعة المطرية من شانها زيادة الإنتاجية بضعفين أو ثلاثة.

2- إنتاج السلع الغذائية الحيوانية والسمكية:

تشكل المنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء، الألبان ومنتجاتها، البيض) والسمكية مصدرا مهما للبروتين الحيواني في دول المغرب العربي، حيث تقدر أعداد الثروة الحيوانية في سنة 2014 حوالي 101 مليون رأس، و بزيادة قدرها 13.30% مقارنة بمتوسط فترة 2007-2011، منها حوالي 7.93 مليون رأس من الأبقار، و نحو 70 مليون رأس من الأغنام، و 20.8 مليون رأس من الماعز، وحوالي 2.3 مليون رأس من الإبل[1].

وتربي معظم تلك الثروة الحيوانية في النظام الرعوي التقليدي والمتنقل، ذي الإنتاجية المتدنية من اللحوم والألبان، والذي يرجع لعدة عراقيل وعقبات أهمها الاعتماد على الرعي التقليدي وتدني نوعية السلالات لضعف برامج التحسين الوراثي وتطوير الأنواع التي تزخر بها الدول المغاربية، وتخلف مراكز

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35، ص88.

الرعاية البيطرية وبحوث الإنتاج الحيواني وغياب برامج التدريب والإرشاد للمربين، ونقص الأعلاف، وضعف نظم التسويق والبنية الأساسية اللازمة لتجارة المنتجات الحيوانية.

وقد عملت دول المغرب العربي على تطوير وتنمية الثروة الحيوانية من خلال تنفيذ برامج تحسين النسل وإيجاد سلالات مرتفعة الإنتاجية من خلال التهجين والتلقيح الاصطناعي، وإرشاد وتوجيه المربين بالطرق العلمية والعملية للتربية والرعاية الجيدة للحيوانات بهدف زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف، وزيادة موارد الأعلاف من خلال توسيع مشاريع إنتاج الأعلاف الخضراء وتصنيع الأعلاف، وتحسين الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية، وتشجيع الفلاحين والمتعاملين الخواص على الاستثمار في الإنتاج الحيواني في مجال اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والألبان والخدمات المرتبطة بها، إلى جانب تنظيم عمليات الذبح و إنشاء الأسواق الحديثة والمجازر العصرية والمخازن المبردة والمجمدة ووسائل النقل المبردة، و التوسع في إنشاء معامل الألبان الصغيرة ومراكز تجميع الحليب من خلال القروض الميسرة[1].

وقد انعكس ذلك في ضعف نمو إنتاج اللحوم الحمراء الذي استقر عند 1.15 مليون طن بمعدل نمو قدره 5.3 % مقارنة بمتوسط فترة 2007–2011، وكذلك ضعف نمو إنتاج الألبان ومشتقاتها الذي استقر عند 7.8 مليون طن خلال نفس الفترة كما يتبين من الجدول4 أسفله.

الجدول 4: تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في دول المغرب العربي خلال الفترة 2007–2014

الوحدة: ألف طن

السلعة	متوسط فترة 2007–2011	2012	2013	2014	معدل التغير بين متوسط فترة 2007–2011 و 2014
لحوم حمراء	1092.4	1122.9	1141.32	1150.04	%5.28
لحوم الدواجن	958.46	1240.95	1334.66	1334.82	%39.26
الأسماك	2198.4	2063	2135.53	2245.91	%2.16
البيض	587.66	749.13	810.05	813.83	%38.48
الألبان ومنتجاتها	6137.51	7049.84	7421.50	7815.3	%27.33

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية للدول العربية خلال العقد الأول للألفية الثالثة، الخرطوم،2008، ص59.

وتعتبر صناعة الدواجن من الصناعات المنتشرة وذات كفاءة عالية في إنتاجها في كافة دول المغرب العربي مقارنة باللحوم الحمراء، حيث يتم إنتاجها في ظروف يتم التحكم فيها رغم اعتمادها على أعلاف مستوردة خصوصا من الذرة الشامية، إذ يتبين من الجدول أن نسبة زيادة إنتاج لحوم الدواجن في 2014 مقارنة بمتوسط فترة 2007-2011 هي الأعلى مقارنة بنسبة الزيادة في المنتجات الحيوانية الأخرى، ليحقق مستويات عالية من الاكتفاء في اللحوم البيضاء والبيض وخصوصا في الجزائر والمغرب.

وتعتبر الأسماك من السلع التصديرية الأساسية في بعض الدول المغاربية خاصة في المغرب وموريتانيا، إذ بلغ إنتاجها نحو 2.25 مليون طن في سنة 2014 بزيادة طفيفة مقارنة بمتوسط فترة 2007-2011، وبمساهمة ضئيلة للمزارع السمكية، ولذلك يتوجب على دول المغرب العربي خصوصا تونس والجزائر وليبيا بذل المزيد من الجهود لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق استخدام التقنيات الحديثة للاستزراع السمكي وتوفير البنى الأساسية من الموانئ المجهزة ومراكز التخزين والتبريد والنقل الحديث، وتدريب وتأهيل الصيادين والاهتمام بخدمات التسويق، وتنمية الثروة السمكية والحفاظ على المخزون السمكي[1].

ثالثا: التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية:

تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج السلع الغذائية في توفير الغذاء بدول المغرب العربي، التي تقوم بتصدير السلع الغذائية التي تتمتع بميزة نسبية وتنافسية في إنتاجها، وبالمقابل تستورد السلع الغذائية الأساسية لتغطية العجز في إنتاجها، بالإضافة إلى سلع ومنتجات غذائية أخرى، كما يبين الجدول التالي:

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، قطاع الزراعة والمياه، القاهرة، 2015، ص74.

الجدول 5: الصادرات والواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2011-2007	2013	2014
الصادرات الكلية	132.2	151.30	149.5
الصادرات الزراعية	5.98	8.50	7.98
الصادرات الغذائية	4.25	6.10	5.61
الواردات الكلية	**115.71**	**148.33**	**153.15**
الواردات الزراعية	17.02	29.26	31.12
الواردات الغذائية	12.53	17.61	18.45
عجز الميزان التجاري الزراعي	11.04	20.76	23.14
نسبة الصادرات الى الواردات الزراعية %	35.13	29.05	25.64
عجز الميزان التجاري للسلع الغذائية	8.28	11.58	12.84

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35.

من الجدول أعلاه، فقد سجلت الصادرات الزراعية في سنة 2014 زيادة في معظم دول المغرب العربي، حيث بلغت حوالي 8 مليار دولار مقارنة بحوالي 6 مليار دولار خلال متوسط فترة 2007-2011 خصوصا في الجزائر أين سجلت زيادة معتبرة وبحوالي 250% في نفس الفترة.

إلا أن الواردات الزراعية ارتفعت بوتيرة أكبر من الصادرات، حيث بلغت 31.12 مليار دولار مقارنة ب 17.02 مليار دولار في متوسط فترة 2007-2011، وهو ما أدى إلى تفاقم العجز الغذائي الذي أكدته معظم الدراسات والتوقعات قبل الأزمة الغذائية لعام 2008، حيث سجلت أعلى نسبة ارتفاع بالجزائر بأكثر من 150% سنة 2014 مقارنة بمتوسط فترة 2007-2011، والذي يرجع عموما إلى تراجع الإنتاج وزيادة الطلب على الأغذية.

وتشكل الصادرات الغذائية نسبة 70.3% من إجمالي الصادرات الزراعية في سنة 2014، بينما تشكل الواردات الغذائية نسبة 60% من إجمالي الواردات الزراعية في المغرب العربي.

كما بلغت قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية نحو 24 مليار دولار في 2014، ساهمت فيها الصادرات بنحو 5.6 مليار دولار أي بنسبة 23%ن وارتفع عجز الميزان التجاري الغذائي من 8.28 مليار دولار بمتوسط فترة 2007-2011 الى 12.84 مليار دولار في سنة 2014، أي

بالرغم من تحسن الصادرات الغذائية في دول المغرب العربي المنتجة الرئيسية للخضر والفواكه والزيوت الطبيعية، اثر تبنيها لسياسات تنمية وتشجيع الصادرات من هذه السلع التي بلغت قيمتها 5.61 مليار دولار سنة 2014 مقارنة ب 4.2 مليار دولار بمتوسط فترة 2007-2011، إلا أن ارتفاع الواردات الغذائية خصوصا من الحبوب والدقيق و البقوليات والألبان ومشتقاتها والسكر الخام، والتي ارتفعت قيمتها إلى 18.45 مليار دولار في سنة 2014 مقارنة بـ 12.53 مليار دولار في متوسط فترة 2007-2011.

رابعا: استهلاك الغذاء في المغرب العربي:

1- العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء:

أ- **أسعار السلع الغذائية:** تعد مستويات أسعار السلع الغذائية من العوامل الرئيسة التي تؤثر على طلب السلع الغذائية، وخاصة السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والسكر والزيوت والمنتجات الحيوانية، حيث تراجعت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية في 2014، مقارنة بأسعارها خلال أزمة الغذاء العالمية، ما عدا أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء التي عرفت ارتفاعا بحوالي ضعف أسعارها خلال متوسط فترة 2007-2011، وأعلى من مستويات أسعارها خلال أزمة الغذاء العالمية.

فقد أدى تراجع الأسعار العالمية للسلع الغذائية في سنة 2014 إلى تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء على المستوى العالمي إلى نحو 201.8%، أما على مستوى دول المغرب العربي فقد تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء بنسب متباينة من دولة لأخرى، إلى اقل من المستوى العالمي والعربي، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 6: الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض دول المغرب العربي

سنة الأساس: 2002-2004

الدولة	2011	2012	2013	2014
تونس	126.5	133.5	141.7	152.4
الجزائر	166.5	188	193.6	185.4
موريتانيا	223.9	233.5	243.8	240.7
العالم	203.7	216.3	232.3	201.8
متوسط دول عربية	161.6	175.1	190.4	189.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، الخرطوم،2015، ص22.

فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية في الجزائر وتونس بمعدلات اقل من مثيلتها على المستوى العالمي ومتوسط الدول العربية، عكس موريتانيا التي ارتفعت فيها مستويات الأسعار إلى أعلى من المعدل العالمي ومتوسط الدول العربية.

ب- مستويات دخول الأفراد:

تعد مستويات دخول الأفراد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الغذاء كذلك، خصوصا لدى العائلات ذات الدخل المحدود، وتوضح بيانات الجدول التالي مدى تفاوت دخول الأفراد في الدول المغاربية، حيث تتراوح بين 5000-10000 دولار في كل من الجزائر والمغرب وليبيا، ويقل عن 5000 دولار في كل من تونس وموريتانيا خلال متوسط فترة 2012-2014.

جدول 7: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في دول المغرب العربي سنة 2014

الوحدة: دولار/سنة

الدولة	متوسط نصيب الفرد من ن م الإجمالي			متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014
المغرب	7589.61	7361	7829.19	1097.88	1067.96	1133.97
الجزائر	5542.65	5468.2	5401.09	488.17	537.21	556.12
تونس	4308.32	4327.47	4284.14	361.88	348.32	344.83
موريتانيا	1036.25	1075.74	1049.47	148.53	151.32	147.62
ليبيا	12815.54	9764.51	9614.17	113.53	134.11	132.04
المعدل	6258,47	5599,38	5635,61	442	447,80	462,92

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35.

كما يتبين من الجدول أعلاه تحسن وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، اذ بلغ حوالي 463 دولار للفرد المغاربي، خصوصا في المغرب والجزائر أين ارتفع بـ 3.3% و 13.92% في 2014 مقارنة بسنة 2012، و الذي يرجع بالأساس إلى زيادة الإنتاجية الزراعية نتيجة التطورات الايجابية التي طرأت على النشاط الزراعي في دول المغرب العربي التي هدفت سياساتها الزراعية إلى تحسين وضع الأمن الغذائي و تشجيع استثمارات القطاع الخاص، والتوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية.

2- المتاح للاستهلاك من الغذاء:

يتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في المعروض والإمدادات سواء كان مصدرها الإنتاج المحلي أو الواردات أو كلاهما، بالإضافة إلى التغير في المخزون، وقد ارتفع المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في المغرب العربي بـ 14.5% ليبلغ حوالي 101 مليون طن سنة 2014 مقارنة بمتوسط فترة 2009-2012، وتشكل مجموعة الحبوب حوالي 40% من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية، تليها الخضر ثم الألبان ومشتقاتها والفواكه (الجدول 5 من الملحق)

وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في 2014 مقارنة بالفترات السابقة(2009-2012)، يظل هذا المتوسط اقل من مثيله على المستوى العالمي للمنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء، الالبان ومنتجاتها) ويزيد عليه في المنتجات النباتية (جملة الحبوب، الخضر، الفواكه..) كما يوضح الجدول التالي:

جدول 8: متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك في دول المغرب العربي

الوحدة: كيلوغرام/السنة

السلعـــــة	متوسط 2009-2012	2013	2014	المتوسط العالمي
جملة الحبوب	384.6	384.14	408.27	62.5
البطاطس	67.35	79.25	77.98	32
جملة البقوليات	8.2	7.8	7.75	-
جملة الخضر	203.73	205	204	136
جملة الفاكهة	93.4	104	101.5	74
السكر	34.6	31	34.3	25.3
جملة الزيوت والشحوم	25.1	22.5	24.7	22.8
جملة اللحوم	26.17	27.18	26.82	42.8
الأسماك	17.9	17.7	18.57	20
البيض	7.3	8.5	8.4	-
الألبان ومنتجاتها	118.4	109.7	127.7	109

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية المجلدات 31-34-35.

3- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون:

بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية في المغرب العربي نحو 3195.7 كيلو كالوري مقارنة بنحو 2965.7 كيلو كالوري في الوطن العربي و2870 على المستوى العالمي، أي أعلى من المعدلين والذي يرجع إلى الاعتماد الكبير في الغذاء على النشويات وخاصة الحبوب بأنواعها لسد النقص في الغذاء، كما يقدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد المغاربي من البروتين بنحو 92.5 غرام، ومن الدهون 76.8 غرام مقارنة بمتوسط عالمي يقدر بنحو 80.5 غرام بروتين و82 غرام من الدهون، كما يبين الجدول التالي:

جدول9: متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

الـــــــدول	سعرات حرارية كيلوكالوري/يوم	بروتين غرام/اليوم	دهون غرام/اليوم
تونس	3362	98	87.1
الجزائر	3296	92	76.6
المغرب	3334	95.6	65.2
موريتانيا	2791	84.7	78.5
المغرب العربي	3195.7	92.5	76.8
الوطن العربي	2965.7	84.7	78.5
العالم	2870	80.5	82

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2014، المجلد 34.

خامسا: الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

1– مؤشرات نقص التغذية:

حققت دول المغرب العربي كباقي الدول العربية تقدما ملحوظا فيما يخص تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، حيث شهدت سنة 2014 تراجعا في تلك النسب في معظم تلك الدول، كما تراجع كذلك مؤشر الجوع في الدول التي كان مؤشر الجوع فيها مرتفعا مثل موريتانيا، كما يبين الجدول التالي:

جدول 10: نسبة السكان ناقصي التغذية ومؤشر الجوع في دول المغرب العربي

الدولة	نسبة السكان ناقصي التغذية %			مؤشر الجوع[1]		
	متوسط 1990–1992	متوسط 2004–2006	متوسط 2011–2013	1990	2013	2014
المغرب	7.1	5.3	5.0	7.8	<5	<5
الجزائر	5.2	5	2.4	7.0	<5	<5
تونس	0.9	0.9	0.9	<5	<5	<5
موريتانيا	12	9.8	7.8	22.7	13.0	11.9

المصدر: – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2014، الخرطوم، 2015، ص27.

– المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء ومؤشر الجوع العالمي2014.

2– الفجوة الغذائية:

تظهر الفجوة الغذائية نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، وتتمثل الفجوة الغذائية في الفرق ما يتاح من سلع غذائية من الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي للغذاء[2]، أي بعبارة أخرى صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.

وقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية المغاربية خصوصا في السنوات الأخيرة، فبعد أن بلغت نحو 5.9 مليار دولار في سنة 2007، أصبحت في حدود 10.7 مليار دولار في سنة 2014(شكل2) وذلك لعدة عوامل أهمها[3]:

[1] مؤشر مركب تم تحديد درجاته باستخدام ثلاثة معايير هي ناقص التغذية، ونسبة السكان ناقصي الوزن دون سن الخامسة، ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة . ويتكون المؤشر من ست درجات تعرف بمستوى الجوع وهي :منخفض (4.9 أو أقل) متوسط (5 –9.9)، خطير ، (10 – 19.9) مقلق (20 – 29.9) ، ومقلق للغاية (30 أو أكثر).

[2] رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012، ص60.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص27.

- ازدياد الطلب على الغذاء بشكل متزايد نتيجة للنمو السكاني المرتفع، وتحسن مستوى الدخل لشرائح مختلفة في المغرب العربي، وخصوصا الدول النفطية.
- تواضع معدلات تطور الإنتاج والإنتاجية بسبب أساليب الاستثمار الفلاحي السائدة في دول المغرب العربي.
- اختلال التوازن بين نسبة نمو الصادرات مقابل الواردات من السلع الغذائية.

وقد ارتفع استهلاك الحبوب من حوالي 19.8 مليون طن سنة 2011 الى نحو 32.5 مليون طن سنة 2014، أي بزيادة قدرها 18.7%، بقيمة 6.97 مليار دولار.

شكل2: تطور قيمة الفجوة الغذائية في دول المغرب العربي (2007–2014) (مليار دولار)

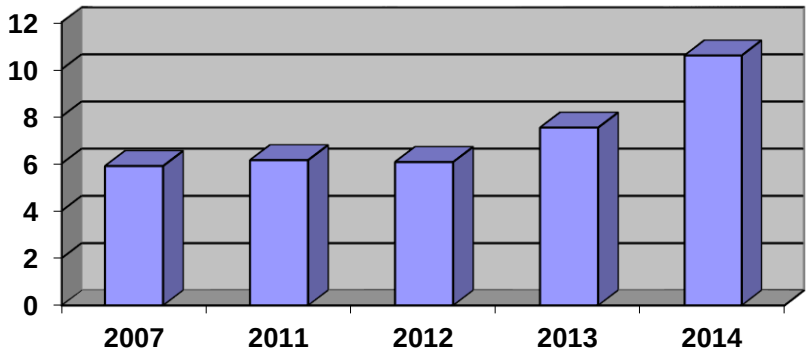

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول6 من الملحق.

وتساهم مجموعة الحبوب بنحو 65.84% من قيمة هذه الفجوة، ويشكل القمح والدقيق 64.2% من قيمة هذه الفجوة من الحبوب، تساهم مجموعة الزيوت والشحوم بنسبة 14.9%، السكر المكرر بـ 13.9%، اللحوم بنحو 4.3%، والألبان ومشتقاتها بـ 22.86%، هذا وقد تصدرت مجموعة الأسماك سلع الفائض بنسبة 55% من قيمة الفائض، تليها مجموعة الخضر بـ32.6%، ومجموعة الفواكه بنحو 12.35% في سنة 2014 (الجدول7 من الملحق).

وتختلف مساهمة دول المغرب العربي في قيمة الفجوة الغذائية المغاربية حسب تعداد سكانها ومستويات دخولها وعاداتها الاستهلاكية السائدة فيها، هذا إلى جانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية

المتاحة وكفاءة استخدامها، ويتضح من الجدول بان الجزائر لوحدها تساهم بنسبة 66.26% من إجمالي قيمة الفجوة المغاربية، ثم تليها ليبيا بـ 16.27%، تونس بـ 10.12%، المغرب بـ5.55% وموريتانيا بـ1.80% خلال فترة (2011-2014)، (الجدول8 من الملحق).

3- معدلات الاكتفاء الذاتي:

يمكن تصنيف السلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي إلى أربع مجموعات حسب نسب الاكتفاء الذاتي، المجموعة الأولى تضم السلع التي حققت اكتفاء و فائض في التصدير في بعض الدول، و تشمل الخضر في المغرب و تونس، والأسماك (المغرب و موريتانيا) حيث بلغت 100% تقريبا، و تضم المجموعة الثانية السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية وهي البطاطس والفواكه واللحوم والبيض بمعدلات تتراوح بين 94-97%، وتشمل المجموعة الثالثة السلع الغذائية التي حققت معدلات اكتفاء متوسطة وهي جملة البقوليات والألبان ومشتقاتها، والشعير والشحوم بمعدلات بلغت 80.3%،68.26% و 65.1%، اما المجموعة الرابعة تضم السلع التي معدلات الاكتفاء فيها متدنية، وتشكل المجموعة الأكبر في عناصر الفجوة الغذائية، وهي الحبوب(القمح، الأرز والذرة) بنسبة 37.8%، ثم الزيوت والشحوم بـ 21.46%، ثم السكر المكرر بنسبة 6.14%، (الجدول 09 من الملحق).

الخاتمة:

من خلال عرض لأهم مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي لدول المغرب العربي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتوفر دول المغرب العربي على موارد زراعية كبيرة، إلا أن نسبة كبيرة منها غير مستغلة، وحتى المستغل منها لم يصل بعد إلى مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل.
- لا تزال دول المغرب العربي تعاني من مشكلة الغذاء والتي تتلخص في عدم قدرة الإنتاج الزراعي على مسايرة الطلب المتزايد على السلع الغذائية الناتج عن الزيادة السريعة في السكان.

- انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، نتيجة ضعف الاستثمارات الزراعية، وعدم ملائمة المناخ الاستثماري وضعف جاذبيته للعمل في المجال الزراعي.
- إن ما تم تحقيقه من انجازات في المجال الفلاحي لا يزال دون المستوى المطلوب، والذي يظهر من خلال اتساع حجم الفجوة الغذائية لمعظم المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية وخاصة الحبوب.
- تدل مؤشرات أوضاع الغذاء في الدول المغاربية ولا سيما تلك المرتبطة بإنتاج الغذاء ونسب الاكتفاء الذاتي، الاعتماد الكبير على الاستيراد لتوفير احتياجات الغذاء وخاصة الأساسية منها كالقمح والزيوت والسكر، مما يزيد من حدة مخاطر الأمن الغذائي لهذه الدول.
- ضعف التنسيق والتكامل في المجال الزراعي بين دول المغرب العربي، والذي يتجلى في محدودية التعاون ونبادل الخبرات في الميدان الزراعي وانخفاض حجم التجارة البينية في السلع الزراعية والغذائية.

قائمة المصادر والمراجع:

1– الكتب:

– رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012.

– محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2008.

مؤشر التنمية العالمية ،2016.

2–تقارير ونشرات:

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، الخرطوم،2015.

– البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمي 2015.

– المنتدى العربي للبيئة والتنمية، التقرير السنوي 7، الأمن الغذائي التحديات والتوقعات، بيروت، 2014.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35.

– المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي، واشنطن،2014.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية للدول العربية خلال العقد الأول للألفية الثالثة، الخرطوم، 2008.

– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، قطاع الزراعة والمياه، القاهرة، 2015.

– منظمة التغذية و الزراعة(الفاو)، قاعدة البيانات FAOSTAT, 2015 ،

من الموقع الالكتروني http://www.fao.org/faostat/ar/#data

الملحق:

الجدول 1: عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة عام 2014

الدولة	اجمالي عدد السكان (ألف نسمة)	مساحة جغرافية (ألف هكتار)	مساحة مزروعة (ألف هكتار)	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)
تونس	10996.60	16230.00	5205.62	**0.21**
الجزائر	39.500.00	238174.10	8465.04	**0.47**
ليبيا	6702.51	175954.00	2644.00	**0.39**
المغرب	33921.20	71085.00	9186.50	**0.27**
موريتانيا	3969.63	103070.00	322.00	**0.08.**
الإجمالي	**95089.94**	**604513.10**	**25823.16**	**0.28**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، البيانات العامة،الخرطوم 2015، المجلد 35.

الجدول2: استخدامات الاراضي الزراعية في دول المغرب العربي في عام 2014 (الف هكتار).

الدولة	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		مساحة متروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
الجزائر	**509.10**	**486.4**	**3743.15**	**660.79**	**3065.54**	**4232.65**	**32965.97**
تونس	**2176.09**	**210.01**	**1490.44**	**306.54**	**1022.54**	**666.30**	**4839.5**
المغرب	**777.0**	**684.5**	**5659.0**	**791**	**1275.00**	**8976.7**	**24850.0**
ليبيا	**769.00**	**159.00**	**767.00**	**99.00**	**850.00**	**600.00**	**13300.00**
موريتنيا	**50.00**	**05.00**	**250.0**	**17.00**	–	**4340.00**	**39340.00**
المجموع	**4281,19**	**1544,91**	**11909,59**	**1874,33**	**6213,08**	**18815,65**	**115295,47**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم2015، المجلد 35.

الجدول 3: اجمالي عدد السكان الريفيين والحظر سنة 2014 (ألف نسمة).

الدولة	اجمالي عدد السكان	سكان ريفيين	نسبة الريفين الى الحظر
الجزائر	**39500.00**	**9792.00**	**%24.78**
تونس	**10996.6**	**3674.00**	**%33.41**
المغرب	**33921.2**	**13437.00**	**%39.61**
ليبيا	**6702.51**	**1361.00**	**%20.30**
موريتانيا	**3969.63**	**2299.00**	**%57.90**
الاجمالي	**95089.94**	**30563.00**	**%32.15**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم2015، المجلد 35.

الجدول 4: جملة انتاج الحبوب في دول المغرب العربي الرئيسة خلال الفترة 2007–2014

المساحة: ألف هكتار– الإنتاجية: قنطار/هكتار – الإنتاج: ألف طن

الدول	2012–2007			2013			2014		
	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج
الجزائر	2854,16	15,51	4452,94	2699.25	18.20	4912.23	2509	13.7	3435.2
تونس	1365.88	14.95	2036,7	1368.35	17.12	2342.02	1242	18.40	2285.5
المغرب	4837,41	12,73	6000,14	5390.7	18.30	9863.0	4750.2	20.82	9889.2
المجموع	9057,41	14.40	12489,75	9458.3	17.87	17117.25	8501.2	17.63	14509

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35.

جدول 5: المتاح للاستهلاك في دول المغرب العربي الوحدة: ألف طن

السلعـــة	متوسط فترة 2012– 2009	2013	2014
جملة الحبوب	34401.16	36324.74	39691.31
البطاطس	6024.40	7494.45	7581.79
جملة البقوليات	733.72	742.1	754.09
جملة الخضر	18222.75	19386.96	19830.95
جملة الفاكهة	8356.07	9836.11	9870.62
السكر	3102.73	2936.05	3335.27
جملة الزيوت والشحوم	2244.54	2126.78	2401.19
جملة اللحوم	2339.84	2570.22	2607.62
الاسماك	1605.27	1672.04	1805.53
البيض	659.50	812.04	816.13
الالبان ومنتجاتها	10592.27	10378.27	12413.3
المجمـــوع	**88282.25**	**94279.66**	**101107.8**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،الخرطوم 2015، المجلد 35.

جدول6: قيمة الفجوة الغذائية في دول المغرب العربي الوحدة: مليون دولار

الدولة	الميزان التجاري للسلع الغذائية				
	2007	2011	2012	2013	2014
تونس	284.15	600.65	611.45	843.76	1001.94
الجزائر	4349.61	3571.39	3499.11	5372.92	8251.31
ليبيا	1379.23	1131.21	1101.49	1256.61	1253.54
المغرب	(14.11)	724.74	741.46	(96.97)	(69.14)
موريتانيا	(103.32)	117.54	114.45	149.95	149.95
المغرب العربي	**5892.56**	**6145.53**	**6067.96**	**7526.27**	**10587.6**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية المجلدات 31–34–35.

جدول 7: الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في دول المغرب العربي

المجموعات السلعية	2013	2014
جملة الحبوب	5956.93	6971.01
البطاطس	91.41	123.03
البقوليات	238.24	249.05
الخضر	(874)	(828)
الفاكهة	(436.77)	(314.03)
الزيوت والشحوم	1290.91	1582.11
السكر	1269.45	1582.11
جملة اللحوم	340.81	456.36
الاسماك	(1535.8)	(1399)
البيض	6.88	7.03
الالبان	1286.21	2421.15

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم 2015، المجلد 35.

جدول8: نسبة مساهمة دول المغرب العربي في قيمة الفجوة الغذائية (%)

الدولة	2007	2011	2012	2013	2014	متوسط 2011–2014
تونس	4.82	9.77	10.07	11.21	9.46	10.12
الجزائر	73.81	58.11	57.66	71.4	77.9	66.26
ليبيا	23.4	18.40	18.15	16.70	11.84	16.27
المغرب	(0.23)	11.80	12.22	(1.3)	(0.65)	5.52
موريتانيا	(1.75)	1.91	1.88	2.0	1.42	1.80

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية المجلدات 31–34–35.

جدول 9: معدلات (نسب%) الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية في دول المغرب العربي

السلعة	2007	2013	2014	معدل التغير بين 2014–2007
مجموعة الحبوب	**29**	**40.95**	**37.88**	**30.63**
القمح والدقيق	24.06	34.86	29.78	23.78
الذرة	21.95	19.89	19.79	(9.85)
الارز	33.52	32.98	32.68	(2.51)
الشعير	61.34	63.85	65.10	6.13
البطاطس	**84.72**	**96.79**	**97.18**	**14.71**
البقوليات	**67.08**	**81.75**	**80.32**	**19.74**
الخضر	**97.15**	**95.17**	**94.95**	**(2.27)**
الفاكهة	**95.02**	**96.50**	**94.99**	**(0.04)**
السكر المكرر	**7.38**	**6.07**	**6.14**	**(16.80)**
الزيوت والشحوم	**31.3**	**32.94**	**21.46**	**(31.44)**
اللحوم	**113.25**	**96.04**	**95.51**	**(15.66)**
الاسماك	**112.71**	**99.23**	**89.13**	**(20.92)**
البيض	**92.20**	**95.82**	**95.82**	**3.93**
الالبان ومشتقاتها	**68.91**	**71.23**	**68.26**	**(0.94)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية المجلدات 31–34–35.